ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

تحولات إقليمية.. قيد الاختبار

السنة الرابعة
ecss.com.eg
/ecsstudies

2023
العدد (48)

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

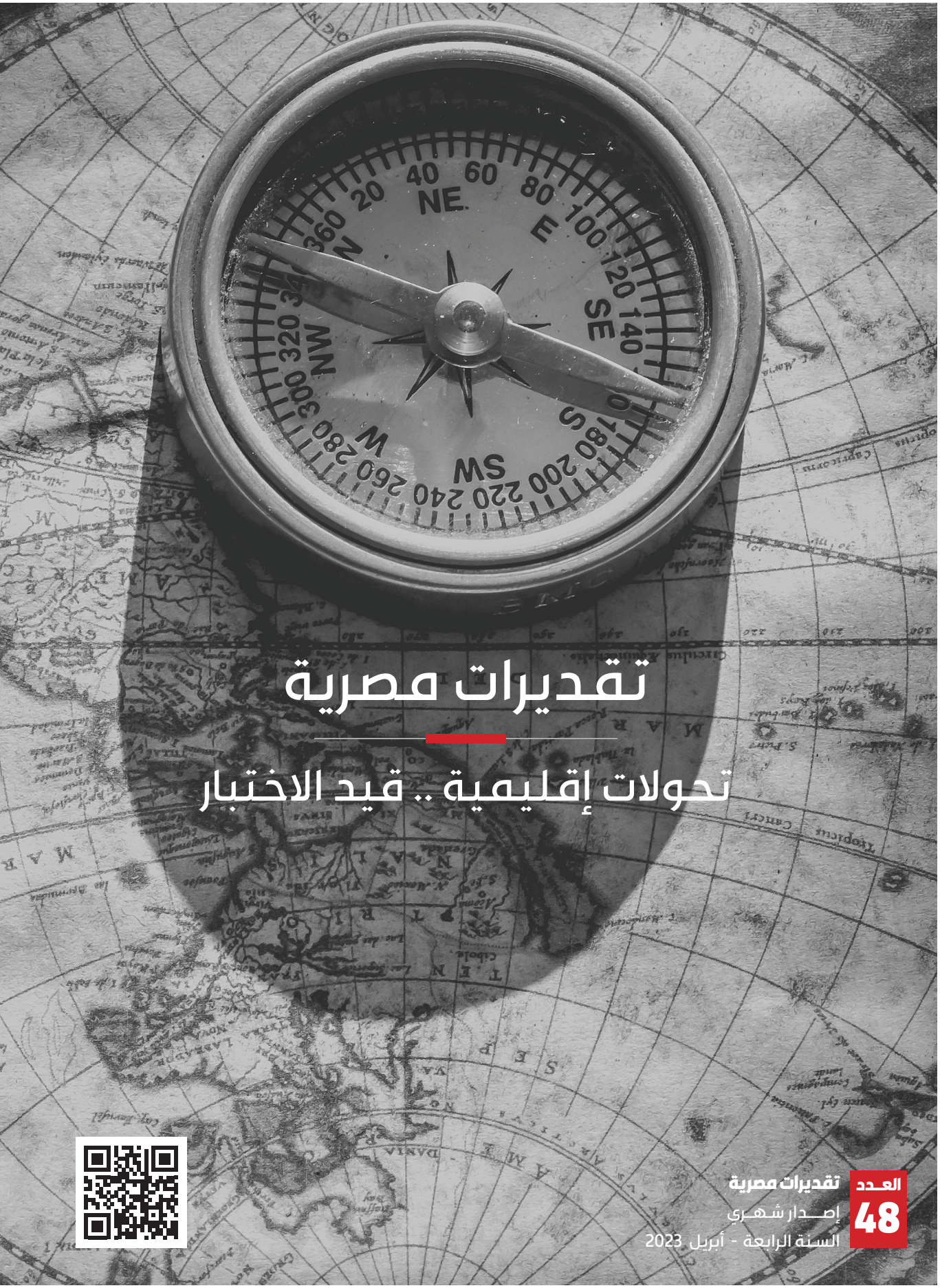

تقديرات مصرية

تحولات إقليمية .. قيد الاختبار

العـدد 48

تقديرات مصرية

إصـــدار شهـري

السنة الرابعة - أبريل 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب
أحمدحسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: تحولات إقليمية .. قد الاختبار
رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08

الافتتاحية

- التعامل المصري مع التعقيدات الدولية والإقليمية

12

قضايا دولية

- لماذا الاتجاه لخيار التصعيد في الأزمة الأوكرانية؟
- محفزات صعود الوساطة الصينية في النظام الدولي
- تأثير أزمة المصارف الأمريكية على الأسواق العالمية

22

قضايا الأمن والدفاع

- اتفاق السعودية وإيران.. وتحولات الإقليم (ملف خاص)
  - دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران
  - تداعيات اتفاق السعودية وإيران على أزمات الإقليم
  - إعادة حسابات إسرائيل بعد اتفاق السعودية وإيران
  - مؤشرات ميزان القوة الشاملة بين السعودية وإيران

40

قضايا السياسات العامة

- تقييم السياسة المصرية في إدارة الأزمة الاقتصادية
- تطوير العمل الأهلي الخيري لدعم التنمية المستدامة

49

قضايا نوعية

- دور الدراما الرمضانية في رفع الوعي الاجتماعي
- استخدامات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأمراض والأوبئة

قضايا الأمن والدفاع

اتفاق السعودية وإيران.. وتحولات الإقليم

(ملف خاص)

دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران

بدأت السعودية وإيران محادثات مباشرة منخفضة المستوى منذ عام 2021، لتتكلل في العاشر من مارس 2023 باتفاق لعودة العلاقات بينهما. يأتي الاتفاق كبرهان على طبيعة التحول والتغيير الحاصل في سياسات وتوجهات حكومتي البلدين، وإدراكهما أنه لا يمكن الاستمرار في حالة تنافس وعداء أبدي، وأن التهدئة والحوار هما السبيل الأنفع لهما وللمنطقة كلها. وعلى الرغم من أن ثمة دوافع ومصالح متبادلة للرياض وطهران لإبرام هذا الاتفاق، إلا أن هناك أطرافًا عدة متشابكة لديها دوافع قوية أيضًا لتفعيله، خاصة الصين التي لعبت دور الوسيط. ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا حول محددات صمود هذا الاتفاق في المستقبل.

تداعيات الاتفاق السعودي-الإيراني على أزمات الإقليم

يشكل الاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نقطة تحول جوهرية في أزمات وصراعات المنطقة. إذ من المتوقع أن ينعكس مسار خفض التصعيد الإقليمي على أزمات كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وخصوصًا بحكم تشابك مصالح البلدين مع تلك الأزمات، الأمر الذي قد يعزز السلم والأمن الإقليمي. ويدعم هذا الاتجاه المتوقع للتهدئة الإقليمية طبيعة بنود الاتفاق ذاته التي تضمنت إعادة فتح السفارات واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها مع تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، بما يرسخ لمرحلة تعاون مستقبلية في المنطقة، وسط متغيرات دولية، لعل أبرزها صعود الصين التي لعبت دور الوساطة في هذا الاتفاق.

إعادة حسابات إسرائيل بعد الاتفاق السعودي-الإيراني

أثار الإعلان عن اتفاق استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية، في مارس الماضي، مخاوف إسرائيل، إذ قوّض آمالها في تشكيل تحالف أمني إقليمي ضد إيران، من خلال توسيع اتفاقات التطبيع مع دول المنطقة. وقد ضاعف من هذه المخاوف أن الاتفاق جاء في وقت انقسامات إسرائيلية داخلية على خلفية سياسات الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والذي يصور نفسه على أنه الزعيم الوحيد القادر على مواجهة إيران. لذلك، اعتبرت المعارضة عودة علاقات الرياض وطهران، بوساطة صينية، فشلاً للحكومة. ومع ذلك، فإن تداعيات الاتفاق قد لا تُحدث تحولات دراماتيكية في الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، إذ من المتوقع استمرارها في مواجهة إيران، وبلورة رؤية تجاه مستقبل التطبيع مع السعودية، وإعادة ترتيب أوراقها الإقليمية.

مؤشرات ميزان القوة الشاملة بين السعودية وإيران

تتسم العلاقات السعودية الإيرانية بدرجة عالية من التوتر تقطعها محاولات للمصالحة منذ نشوب الثورة الإيرانية عام 1979. وفي آخر دوراتها، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مطلع عام 2016. ثم اتفق البلدان برعاية صينية في شهر مارس 2023 على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. ونظرًا لأهمية البلدين في الشرق الأوسط، فقد تركت العلاقات المتوترة بينهما أثرها على مجمل المنطقة. ويُلقي هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات القوة الشاملة للبلدين.

ملف خاص

دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران

بدأت السعودية وإيران محادثات مباشرة منخفضة المستوى منذ عام 2021، لتتكلل في العاشر من مارس 2023 باتفاق لعودة العلاقات بينهما. يأتي الاتفاق كبرهان على طبيعة التحول والتغيير الحاصل في سياسات وتوجهات حكومتي البلدين، وإدراكهما أنه لا يمكن الاستمرار في حالة تنافس وعداء أبدي، وأن التهدئة والحوار هما السبيل الأنفع لهما وللمنطقة كلها. وعلى الرغم من أن ثمة دوافع ومصالح متبادلة للرياض وطهران لإبرام هذا الاتفاق، إلا أن هناك أطرافًا عدة متشابكة لديها دوافع قوية أيضًا لتفعيله، خاصة الصين التي لعبت دور الوسيط. ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا حول محددات صمود هذا الاتفاق في المستقبل.

د. وليد ربيع

خبير في العلاقات الدولية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

السلام الصيني

ينطلق التوجه الصيني لإحلال الأمن والسلام في العالم والإقليم من دعوة الرئيس "شي جين بينج" إلى بناء مستقبل مشترك للبشرية عبر مجتمع دولي يهتم فيه الجميع بأمور بعضهم بعضًا، إذ طرح الرئيس مبادرة "الأمن العالمي" التي تدعو إلى إيجاد طريق جديد للأمن يُكرّس الحوار والشراكة والكسب المشترك بدلاً من المواجهات والتحالفات. وعندما تتحدث الصين عن البشرية وأمنها ومستقبلها، فإنها تشير إلى عالم تشغل وحدها فيه حوالي 9.6 ملايين كم مربع من مساحته، وتشكل حوالي 17.7% من إجمالي سكانه.

وأعلنت الصين أنها لا تسعى إلى أي نفوذ سياسي في الشرق الأوسط، مما أقلق قوى دولية أخرى لها مصالحها القائمة على تنامي النفوذ السياسي والاقتصادي بل والعسكري، ويأتي في قلب الشرق الأوسط منطقة الخليج التي تُعد العنصر الأكثر أهمية للاقتصاد الصيني الذي يؤمن له نحو 40% من احتياجاته النفطية، مما يستوجب الحفاظ على استقراره، كما أن العلاقات المميزة مع دول الخليج دفعت الصين إلى عرض وساطتها في مرحلة بلغ فيها التنافس الصيني-الأمريكي في المنطقة درجة عالية من التصعيد.

دوافع متبادلة

لم تكن السعودية لتتجاوب مع المبادرة الصينية لتصفير الخلافات في المنطقة إلا من خلال رؤية أوسع تحقق طموحات المملكة في استكمال رؤيتها التي أعلنتها في 25 إبريل 2016 كخطة لما بعد النفط. كما أن تسوية الخلافات السعودية-الإيرانية، وغيرها من أزمات المنطقة، سوف تساعد دول الإقليم على تجفيف بؤر الإرهاب، ومحاصرة تمويل المليشيات وجماعات العنف، ولا سيما تلك التي تدعمها إيران أو تستخدمها في تهديد استقرار دول المنطقة الأخرى، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الاستقرار والأمن في المنطقة.

علاوة على إمكانية البدء في إيجاد تسويات للصراعات والأزمات في اليمن وسوريا والعراق، وتحويل السلوك الإيراني من العداء إلى التعاون، فضلاً عن البدء في التبادل الاقتصادي والتجاري، والحوار الثقافي والاجتماعي في ظل تنسيق أمني.

في المقابل، تتعدد الدوافع الإيرانية من الإقدام على هذا الاتفاق مع السعودية، إذ ألحقت العقوبات الاقتصادية أضرارًا بالغة بالاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بصورة كبيرة على تصدير النفط. وتشير تقديرات إيرانية إلى أن خسائر إيران بلغت 150 مليار دولار بسبب هذه العقوبات في الفترة ما بين عامي 2018 و2020، كما أضرت العقوبات باقتصاد الحرس الثوري، الذي يعتمد على تجارة النفط للحصول على تمويله الخاص من خارج ميزانية الحكومة.

أضف إلى ذلك رغبة الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" في الانفتاح على دول الخليج، خاصة السعودية، بديلاً عن فشل مقاربة التفاهم مع الغرب التي انتهجتها إدارة الرئيس السابق "حسن روحاني"، والبحث عن مخرج لتخفيف موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المدن الإيرانية. كذلك، فإن استعادة العلاقات مع السعودية قد يحفز على إحياء الاتفاق النووي، والذي يعدّ شرطًا لرفع العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على إيران، فضلاً عن مواجهة الضغوطات الغربية إثر موقف إيران الداعم لروسيا في حربها على أوكرانيا.

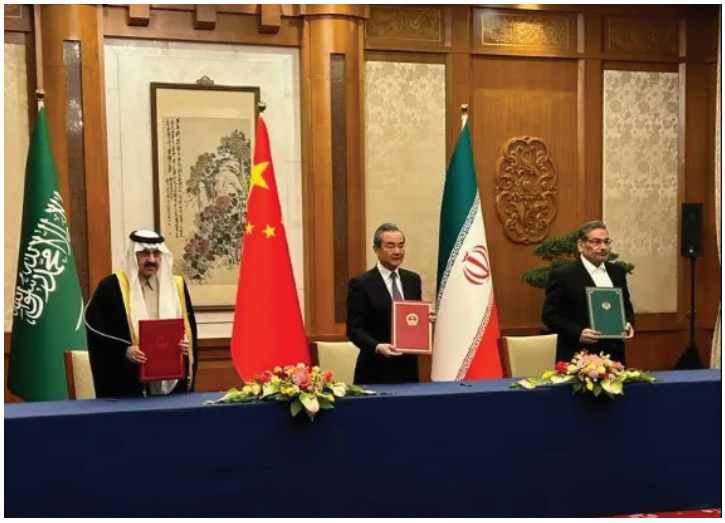

محددات الصمود

لا شكّ أن هذا الاتفاق السعودي-الإيراني يحقق مصالح الطرفين، ويحد من فرص تصعيد الصراعات في المنطقة، ويمهد لاستقرارها، إذا ما تم العمل على تفعيل بنوده بمصداقية وشفافية، حيث توجد عوامل عدة قد تؤثر، إيجابًا أو سلبًا، على هذا الاتفاق وتحدد مدى صموده، أهمها:

- **التزام الأطراف:** يعد الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق العامل الأهم في نجاح الاتفاق وتفعيله ولو مرحليًا في ظل التخوفات من عدم التزام الدولتين، ولا سيما مؤسسات الدولة الإيرانية العميقة ممثلة بالمرشد ومجلس الشورى، والمعروف عنهما التنصل من التزاماتها متى ما ارتأوا ذلك. ومن شأن الالتزام بالاتفاق الذي وقعته رسميًا الحكومة الإيرانية أن يؤدي إلى عودة الهدوء وتسوية المشكلات في الإقليم، وخلق شراكات متنوعة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، بل قد يكون بداية إلى عودة العلاقات الإيرانية مع قوى عربية أخرى.

- **الموقف الصيني:** مع رغبة بكين وقدرتها على القيام بدور دبلوماسي قوي على الساحة الدولية، وسعيها لخلق مناخ جديد في منطقة الشرق الأوسط، فهي أحد الأطراف الرابحة من الاتفاق، ومن ثم فقد تدعم استمراره وصموده لأنه يمثل بداية للعهد الصيني في الشرق الأوسط، وخطوة نحو تحقيق نجاحات مماثلة لسياستها نحو العالم.

- **الموقف الروسي:** أعلنت روسيا على لسان نائب وزير خارجيتها ميخائيل بوجدانوف أن الاتفاق بين الرياض وطهران يتماشى مع المبادرات الروسية الرامية إلى إنشاء منظومة للأمن في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستثنائية على مستوى الاقتصاد العالمي، في إشارة إلى دور روسي محتمل مستقبلاً في المنطقة تكون أول لبناته الخروج من تحت عباءة الولايات المتحدة.

- **الموقف الأمريكي:** على الرغم من ترحيب الولايات المتحدة باتفاق الرياض وطهران وتأكيد البعض أنه يتوافق مع ما أوضحه الرئيس جو بايدن خلال زيارته الأخيرة لكل من السعودية وإسرائيل، بأن خفض التصعيد والدبلوماسية والردع من أهم أركان سياسته تجاه إيران؛ لكنّ هناك قلقًا أمريكيًا واضحًا من توقيع هذا الاتفاق برعاية الصين تحديدًا. وقد يزيد الأمر من حدة الصراع والاستقطاب بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، لذا فإن الموقف الأمريكي، بل وبعض الدول الأوروبية، سيكون عاملاً مؤثرًا في صمود هذا الاتفاق.

- **موقف إسرائيل وتركيا:** تأتي تسوية الخلافات السعودية-الإيرانية في غير مصلحة إسرائيل التي كانت تتخذ من إيران ذريعة للسعي للتطبيع مع السعودية. لذلك، قد يدفع الاتفاق لتراجع هذا التوجه، وقد يكون الخاسر الأكبر من الاتفاق حال تنفيذه وصموده هو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي وضع على رأس أولوياته الملف النووي الإيراني والتطبيع مع السعودية. أما على الصعيد التركي، فقد أظهرت الخارجية التركية ترحيبًا بالاتفاق، لكن من غير المتوقع أن تلعب دورًا داعمًا لهذا الاتفاق لكونه قد يقلص من دورها الإقليمي.

- **الموقف العربي:** برغم ترحيب غالبية الدول العربية بالاتفاق بين الرياض وطهران، إذ أعلنت مصر عن أملها في أن يسهم هذا الاتفاق في تخفيف حدة التوتر ويعزز الاستقرار ويحافظ على مقدرات الأمن القومي العربي؛ إلا أن الحذر لا يزال يسيطر على الرؤى العربية في انتظار أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ ويستمر لتزداد الثقة بين جميع الأطراف.

ختامًا، تتبع السعودية سياسة متوازنة إزاء المنطقة، تسعى من خلالها لتوسيع دورها وتعزيز مكانتها إقليميًا وعالميًا في ظل ما لديها من إمكانات وقدرات تمكنها من ذلك؛ لذلك أصبح الحوار والتقارب مع طهران أمرًا ضروريًا لحل بعض المشكلات الرئيسية في المنطقة العربية، خاصة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان.

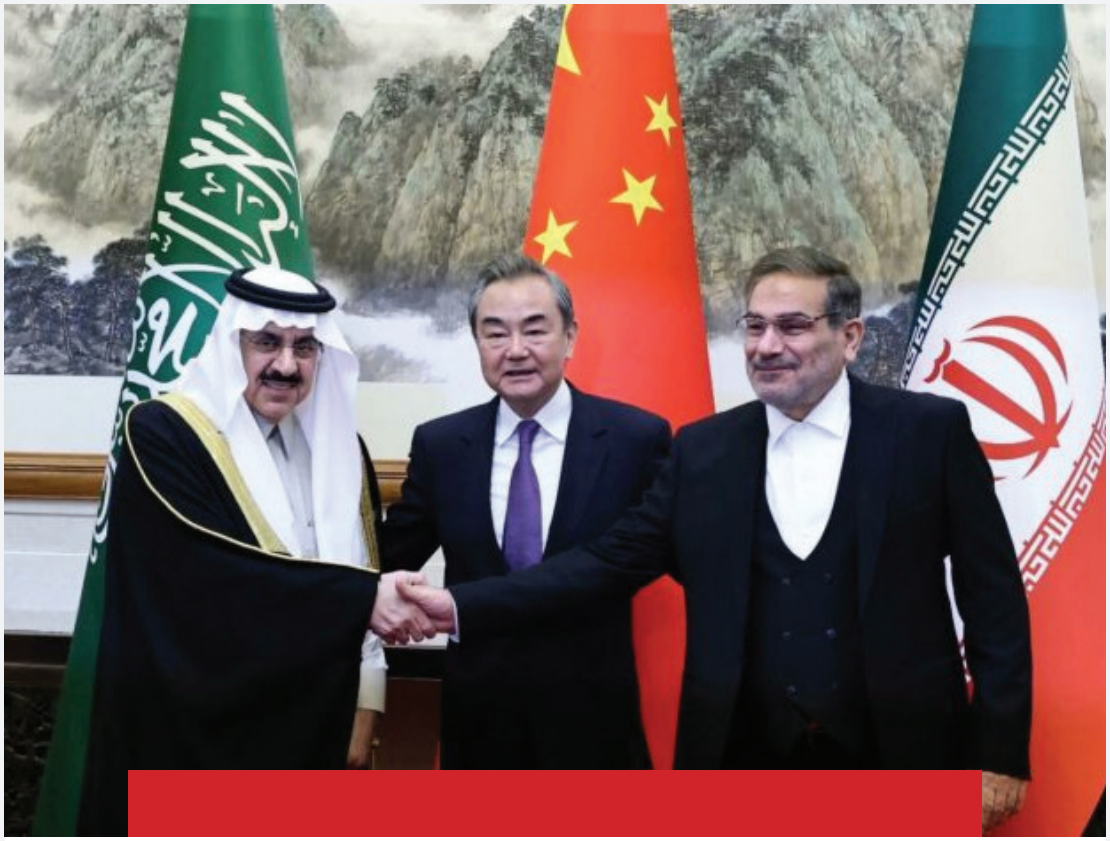

تداعيات الاتفاق السعودي-الإيراني على أزمات الإقليم

يشكل الاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نقطة تحول جوهرية في أزمات وصراعات المنطقة. إذ من المتوقع أن ينعكس مسار خفض التصعيد الإقليمي على أزمات كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وخصوصًا بحكم تشابك مصالح البلدين مع تلك الأزمات، الأمر الذي قد يعزز السلم والأمن الإقليمي. ويدعم هذا الاتجاه المتوقع للتهدئة الإقليمية طبيعة بنود الاتفاق ذاته التي تضمنت إعادة فتح السفارات واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها مع تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، بما يرسخ لمرحلة تعاون مستقبلية في المنطقة، وسط متغيرات دولية، لعل أبرزها صعود الصين التي لعبت دور الوساطة في هذا الاتفاق.

عبد المنعم علي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

أهداف متباينة

ثمة أهداف أساسية متباينة لكل من الرياض وطهران من إبرام الاتفاق الأخير، من أبرزها ما يلي:

- **كسر العزلة الدولية:** تسعى إيران إلى كسر العزلة الإقليمية والدولية التي تواجهها منذ انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي، فضلاً عن تخفيف آثار العقوبات الأمريكية المتلاحقة عليها والتي فاقمت الأوضاع الاقتصادية داخل إيران. إذ يمكن أن يشكل التعاون التجاري والاستثماري مع السعودية مسارًا لتخفيف وطأة تلك العقوبات، وبما يعزز من استقرار الاقتصاد الإيراني.

- **خلق حزام آمن:** تستهدف السعودية من إعادة العلاقات مع إيران تخفيف الضغط الأمني عليها، خاصة من جهة اليمن، بما يدعم التركيز على رؤية الإصلاح الراهنة ونقل الدولة إلى مرحلة ما بعد النفط، وفي الوقت ذاته تخفيف الضغوط الأمريكية وخاصة بعد أن شهدت العلاقات بين الرياض وواشنطن تأزمًا على خلفية أزمة الطاقة التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية، والتلويح الأمريكي بتمرير قانون "نوبك" الرامي إلى فرض عقوبات على شركات النفط التابعة لأعضاء "أوبك بلس".

- **البديل الأفضل:** حيث يكمن أحد دوافع الرياض في تكلفة الخيار البديل في التفاعل مع الجوار الإقليمي، خاصةً إسرائيل وإيران. ونظرًا لوضعية المسار الراهن للتطبيع الخليجي والعربي مع إسرائيل، ربما ترى السعودية أن انتهاج هذا المسار من جانبها ستكون له تكلفة عالية، ومن ثمّ وفي إطار مقاربة عقلانية ترى أن الاتفاق مع إيران وإعادة استئناف العلاقات أقل تكلفة من الخيار الأول. من جانب آخر، ترى إيران أن هذا التفاهم مع السعودية سيصب في مصلحتها في ضوء التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة.

- **تكلفة الصراع:** أحد دوافع التقارب السعودي-الإيراني يستند إلى رؤية براجماتية بأن تكلفة التعاون أقل من الصراع بين البلدين على ملفات إقليمية استنزفت قدراتهما على مدار قرابة عقد، ومن ثمّ فإن إيجاد أرضية مشتركة للتعاون تقلل من وتيرة انعكاسات حالة السيولة الأمنية على أمن البلدين واستقرارهما، كما يأتي هذا التقارب في ضوء نسق إقليمي سائد يتجلى في تصفير المشاكل بين الفاعلين الرئيسيين مثلما هو الحال بالنسبة للتقارب الملحوظ بين مصر وتركيا.

تداعيات محتملة

لا شك أن الاتفاق السعودي-الإيراني سيلعب دورًا في تهدئة الأزمات وثيقة الصلة والارتباط بالمصالح السعودية الإيرانية، حال تم تنفيذ بنود هذا الاتفاق والبناء عليه، ولعل هنالك أربعة ملفات إقليمية هي الأكثر تأثرًا بذلك الاتفاق، كالتالي:

- **احتمال حل أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان:** تُعد لبنان واحدة من مناطق التنافس السعودي-الإيراني في المنطقة، ولا سيما في ظل ارتباط طهران بحزب الله، ودعم الرياض لتيار المستقبل اللبناني. وفي ضوء تصاعد وتيرة التنافس بين البلدين، تراجع تدريجيًا الدعم السعودي للبنان ولتيار المستقبل منذ عام 2017، مما أثر في العملية السياسية والاقتصادية. وانعكست الأزمة السياسية في فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية بالرغم من انعقاد مجلس النواب لنحو 14 جلسة، وكذلك تأزم الوضع الاقتصادي. لكن في ضوء الانفراجة بين الرياض وطهران فإن هنالك احتمالاً لحلحلة أزمة الفراغ المؤسسي داخل لبنان، من خلال دفع الأطراف اللبنانية للانخراط في الحوار الوطني الذي دعا إليه "نجيب ميقاتي" رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، والتوافق على شخصية الرئيس الجديد، وتشكيل حكومة جديدة وتطبيق الإصلاحات المختلفة.

- **تعزيز الاستقرار السياسي في العراق:** قد ينعكس الاتفاق السعودي-الإيراني إيجابيًا على استقرار العراق، خاصة أنه كان وسيطًا فيه، وذلك من زاوية إحداث توازن في المعادلة السياسية والطائفية داخل المشهد العراقي، كما سيعزز هذا الاتفاق من القدرات العسكرية العراقية في مواجهة محاولات إعادة إحياء تنظيم "داعش" مرة أخرى، فضلاً عن تقليص فرص التلويح التركي الدائم بالتغلغل العسكري شمال العراق.

- **إيجاد أرضية للحوار السياسي في اليمن:** يعد اليمن أبرز ملفات التصادم السعودي-الإيراني على مدار الفترات الماضية، حيث وظف البلدان كافة الإمكانيات لتعزيز مصالحهما في إطار من الحرب بالوكالة. وفي أعقاب الاتفاق الراهن، فإن مسار الصراع اليمني سوف يهدأ ومن ثم تتراجع التهديدات الحوثية المستمرة للمنشآت النفطية السعودية، فضلاً عن فتح حيز للعملية السياسية، وتعزيز إمكانية التفاهم بشأن وقف دائم لإطلاق النار وطريقة للخروج الآمن.

ويدعم اتجاه التهدئة في الملف اليمني مساعي سلطنة عمان لتحقيق اختراق لهذا الملف وتقريب وجهات النظر بين التحالف العربي بقيادة الرياض وبين الحوثيين في اليمن، وكان آخر هذه المساعي زيارة وفد من سلطنة عمان لليمن في فبراير 2023، وهو ما نتج عنه من إعادة تشغيل ميناء الحديدة واستقباله السفن للمرة الأولى، منذ أن فرض "التحالف العربي" حظرًا عليه، مع المرونة في تمديد الهدنة الأممية باليمن. وتلك المؤشرات تُمهّد بشكل كبير لإحداث توافق سياسي، والدفع بمسار التسوية للملف اليمني من خلال إطلاق جولات من الحوار السياسي بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

- **تسريع التقارب العربي مع سوريا:** تشهد سوريا منذ نهاية العام الماضي حالة تقارب عربي وخليجي ودعوات لعودتها للجامعة العربية. ومع الاتفاق الأخير بين الرياض وطهران، اللتين لعبتا دورًا متنافسًا في الصراع السوري، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى كسر العزلة على سوريا ويمهد لإعادة العلاقات بين الرياض ودمشق، خاصة أن هناك نهجًا سعوديًا لإعادة التفاعل مع سوريا في ضوء عدم جدوى عزلها سياسيًا، وهو ما برز في تصريح وزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان". يعزز الاتفاق أيضًا من ملف إعادة الإعمار داخل سوريا بالتعاون المشترك بين كافة الفاعلين الإقليميين، علاوة على تقليل تراجع الحضور الإيراني في هذا المشهد وما يتبعه من تقليل فرص التوظيف الإسرائيلي لهذا الملف وقيامها بضربات عسكرية داخل سوريا.

ختامًا، إن اتفاق عودة العلاقات بين الرياض وطهران حال تطبيق بنوده خاصة، "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها" بصورة متبادلة بين الجانبين، سوف تكون له انعكاسات على مناطق الصراعات والأزمات في المنطقة. وقد تتباين هذه الانعكاسات وأولوياتها، إذ من المتوقع أن يتصدرها الملف اليمني الأكثر تأثيرًا في علاقات السعودية وإيران، تليه ملفات لبنان والعراق وسوريا. مع ذلك، يمكن القول إن استئناف العلاقات بين البلدين لن يقضي بالضرورة على كافة نقاط الخلاف أو التداخل، لكن قد يُقلل من حجمها وحدّتها.

إعادة حسابات إسرائيل بعد الاتفاق السعودي-الإيراني

أثار الإعلان عن اتفاق استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية، في مارس الماضي، مخاوف إسرائيل، إذ قوّض آمالها في تشكيل تحالف أمني إقليمي ضد إيران، من خلال توسيع اتفاقات التطبيع مع دول المنطقة. وقد ضاعف من هذه المخاوف أن الاتفاق جاء في وقت انقسامات إسرائيلية داخلية على خلفية سياسات الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والذي يصور نفسه على أنه الزعيم الوحيد القادر على مواجهة إيران. لذلك، اعتبرت المعارضة عودة علاقات الرياض وطهران، بوساطة صينية، فشلاً للحكومة. ومع ذلك، فإن تداعيات الاتفاق قد لا تُحدث تحولات دراماتيكية في الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، إذ من المتوقع استمرارها في مواجهة إيران، وبلورة رؤية تجاه مستقبل التطبيع مع السعودية، وإعادة ترتيب أوراقها الإقليمية.

هبة شكري

باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استمرار مواجهة إيران

على مدى السنوات الأخيرة، وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التهديد النووي الإيراني على رأس أولوياتها، باعتباره تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، إذ انخرط الجانبان فيما أُطلِق عليه "حرب الظل"، حيث استمر الهجوم الإسرائيلي على الأهداف الإيرانية في المنطقة وإن سعيا إلى تجنّب المواجهات العلنية التي تجازف بالتصعيد إلى حرب إقليمية شاملة.

وكان قد لوحظ تصاعد احتمال شن إسرائيل عملية عسكرية ضد إيران قبل الاتفاق بين الرياض وطهران، إذ أقرت الحكومة الإسرائيلية مؤخرًا مشروع موازنتها العامة لتتضمن زيادة خاصة بضرب إيران بمقدار نحو 2.8 مليار دولار. ومنذ توليه منصب رئاسة الوزراء، لم يتوقف نتنياهو عن إصراره على مكافحة البرنامج النووي الإيراني، واتخاذ كل ما يلزم للدفاع عن إسرائيل في مواجهة طهران.

وبالتالي، قد يُقوّض الاتفاق الإيراني-السعودي فرص إسرائيل في إقامة تحالف لمواجهة إيران وبرنامجها النووي وتوسعها الإقليمي، وهو ما كان يُروج له نتنياهو بوصفه إحدى أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة. من جانب آخر، فقد ساهم الاتفاق في تزايد الانتقادات الموجهة لنتنياهو في الداخل الإسرائيلي، بسبب ما اعتبرته المعارضة فشلاً في إدارة سياسة إسرائيل الخارجية تجاه إيران.

وواقعيًا، من غير المرجّح أن يُسفر هذا الاتفاق عن تحولات جذرية فيما يتعلق بسياسة إسرائيل تجاه إيران، حيث من المتوقّع استمرار تل أبيب في استهداف وكلاء إيران في المنطقة، خاصة مع تبني نتنياهو "عقيدة الأخطبوط"، التي كان قد صادق عليها رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت، واستمر في العمل بها يائير لبيد. تنص هذه العقيدة على عدم اقتصار إسرائيل على ضرب أهداف داخل إيران، بل تستهدف المناطق الأخرى التي تشمل نفوذًا إيرانيًا، خصوصًا في سوريا. مع ذلك، فمن غير المرجح أن تخاطر إسرائيل بالدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، إذ يخضع هذا الاحتمال للعديد من الحسابات المرتبطة بسياسة الإدارة الأمريكية، والتي أبدت تأييدًا للاتفاق السعودي-الإيراني، على اعتبار أنه يأتي ضمن الجهود الرامية لتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط.

مسار التطبيع مع السعودية

منذ استعادة نتنياهو منصبه كرئيس للحكومة الإسرائيلية، تعهد بالسعي لتدشين اتفاق تطبيع مع الرياض بعد نجاح تل أبيب في عقد اتفاقات تطبيع مع كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب في إطار ما يعرف باتفاقات السلام الإبراهيمي. ويُنظر إلى سعي نتنياهو إلى تطبيع العلاقات مع السعودية، كنقطة مركزية، لتعزيز أوراق ائتلافه الحاكم المتشدد المثير للجدل في مواجهة المعارضة.

كانت السعودية قد اشترطت لتطبيع العلاقات مع إسرائيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع ذلك، ثمة مؤشرات عديدة برزت خلال الفترة الأخيرة رجحت تزايد التقارب بين الدولتين بصورة تدفع نحو التطبيع المحتمل. ففي أكتوبر 2022، شارك عربي إسرائيلي يتولى منصب رئيس أحد البنوك الإسرائيلية في منتدى المستثمرين السعوديين، وأشاد بالفرص الرائعة المتوفرة في المملكة. وفي مايو من العام نفسه، قام العشرات من رجال الأعمال ورواد التكنولوجيا الإسرائيليين بالدخول إلى السعودية لإجراء محادثات متقدمة بشأن استثمارات سعودية في شركات وصناديق استثمار إسرائيلية.

وكان التطور اللافت هو التغير في الرؤية السعودية لإسرائيل في المنطقة، إذ قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال مقابلة مع مجلة "أتلانتيك" الأمريكية في مارس 2022، إن المملكة تنظر إلى إسرائيل كـ"حليف محتمل" في العديد من المصالح المشتركة. وسبق ذلك التصريح، موافقة السعودية في عام 2020 على السماح لكل الرحلات الجوية المتجهة إلى الإمارات والمغادرة منها بعبور أجوائها، بما في ذلك الطائرات الإسرائيلية، فضلاً عن أن الرياض لم تُبْدِ من الأساس معارضة في العام ذاته، حينما قررت الإمارات تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كأول دولة خليجية وثالث دولة عربية تقوم بهذه الخطوة بعد كل من مصر والأردن.

كذلك، ردد الإعلام الإسرائيلي أنباء غير مؤكدة في نوفمبر 2020، عن زيارة قام بها نتنياهو، برفقة رئيس الموساد -آنذاك- يوسي كوهين، للسعودية، حيث التقيا ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مدينة نيوم السعودية، بحضور وزير الخارجية الأمريكي -آنذاك- مايك بومبيو. يُضاف لكل ذلك إصدار وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، في يناير 2020، قرارًا يسمح للإسرائيليين بدخول السعودية للمرة الأولى، لأداء مناسك الحج والعمرة أو لعقد اجتماعات بين رجال أعمال إسرائيليين وسعوديين.

إعادة الحسابات الإقليمية

على الرغم من أن استعادة العلاقات بين إيران والسعودية تأتي كمحاولة لتخفيف التوترات بينهما وفي أزمات الإقليم بشكل عام، إلا أن الاتفاق لن يغير من طبيعة التناقضات الأيديولوجية بينهما، أو يقضي على التنافس الإقليمي القائم بينهما، بل يمكن اعتبار الاتفاق بمثابة تهدئة لاحتواء الخلاف بين الجانبين وسعي للحفاظ على المصالح الجيواستراتيجية لكلا البلدين. على صعيد آخر، يدلل الاتفاق على محاولة الصين تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وإبراز دورها كوسيط للسلام في الشرق الأوسط.

لذلك، من المتوقع ألا يُحدث استئناف العلاقات الإيرانية-السعودية تحولاً رئيسيًا في سياسة إسرائيل تجاه الملفات المرتبطة بعلاقاتها مع كل من إيران والسعودية. وإن كان سيؤثر في اتجاهين أساسيين ويعيد حساباتهما، الأول، تأسيس كتلة إقليمية مناهضة لإيران، حيث لم يُخْفِ نتنياهو أن مساعيه للتطبيع مع دول المنطقة تستهدف في الأساس تكوين تحالف إقليمي بقيادة إسرائيل لمجابهة إيران. وقد جاء الاتفاق الإيراني-السعودي ليهدد تلك المساعي، ويُنذر بإمكانية تفكك التحالف المأمول.

أما الاتجاه الثاني، فهو أن الاتفاق يُلقي بظلاله على مصير جهود إسرائيل لتطبيع العلاقات مع السعودية، حيث قد يترتب عليه تباعد إمكانية توقيع اتفاق تطبيع بين البلدين على الأقل في المدى القريب، لكن ذلك لن يثني إسرائيل عن مواصلة جهودها الهادفة لإتمام عملية التطبيع تلك.

ختامًا، فإن استعادة العلاقات بين إيران والسعودية لن تُحدِث تحولات دراماتيكية من شأنها التأثير على سياسة إسرائيل تجاه المنطقة، لكنها قد تدفعها إلى إعادة ترتيب حساباتها وبذل المزيد من الجهود لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة من جهة، ومضاعفة الجهود لعزل طهران من خلال توطيد علاقاتها مع دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية، لتقويض طموحات طهران النووية، والحفاظ على أمن إسرائيل من جهة أخرى.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies